# شعبة الآداب التاريخ

# توصيات منهجية

| منهجية تحرير المقال في التاريخ: | منهجيـــة دراسة الوثيقة أو الوثائق تاريخية |
|---|---|
| المقال هو اختبار يهدف إلى تقييم قدرة الممتحن في البكالوريا على تعبئة معارفه وتنظيمها وفق تخطيط منطقي للإجابة عن الإشكالية التّي طرحها الموضوع.<br>يتكوّن هذا العمل من ثلاثة أقسام:<br>**- المقدّمة:**<br>تتألّف من العناصر التالية:<br>- وضع الموضوع في إطاره التاريخي والمجالي.<br>- تحديد الإشكالية بدقّة.<br>- الإعلان عن عناصر الموضوع في شكل تساؤلات في أغلب الأحيان.<br>**- الجوهر:**<br>يتطلّب تّحرير مقال في التاريخ حسن توظيف المعطيات التّاريخية ويخضع إلى عدد من الاعتبارات ويقوم عموما على التمشّي التالي:<br>- تناول عناصر الموضوع بالشّرح وفق التخطيط المعلن عنه في المقدّمة ضمن تحرير مسترسل ومتماسك.<br>- الانطلاق في كلّ عنصر بالفكرة العامّة ثمّ تناولها بالشّرح المفصّل وتدعيمها بالشواهد والوقائع والتواريخ والأحداث في سياق يقوم على البرهنة والاستدلال.<br>- اعتماد اللّغة المخصوصة للتاريخ بتوظيف معجم المصطلحات والمفاهيم الخاصّة بالمادّة وتعريفها عند الضرورة.<br>- إحكام الرّبط بين العناصر الفرعيّة والعناصر الرئيسية باعتماد جمل انتقالية تحقّق حسن التخلّص.<br>- الحرص على وضوح عناصر الموضوع ومكوّناته شكلا ومضمونا بترك فراغ بين المقدّمة والجوهر وبين الجوهر والخاتمة والرّجوع إلى السّطر عند المرور من عنصر فرعي إلى آخر.<br>**- الخاتمة :**<br>تتكوّن عموما من عنصرين أساسيين:<br>- الإجابة عن الإشكالية التّي تمّ الإعلان عنها في المقدّمة على أن لا يتحوّل ذلك إلى خلاصة لعناصر الموضوع.<br>- فتح آفاق على إشكالية جديدة لها صلة بالموضوع المدروس. | تهدف دراسة وثيقة أو وثائق في التاريخ إلى اختبار قدرة الممتحن في البكالوريا على:<br>- التعامل مع الوثيقة أو الوثائق قراءة وتحليلا وشرحا واستنتاجا وتقييما.<br>- حسن استغلال المعلومات المكتسبة واحكام توظيفها لدراسة الوثيقة أو الوثائق.<br>تتألّف دراسة الوثيقة أو الوثائق من ثلاثة أجزاء مترابطة ومتكاملة:<br>**- التقديم:**<br>يهدف إلى التعريف بالوثيقة أو بالوثائق ووضعها في إطارها التاريخي وتحديد موضوعها وطرح التساؤلات التي تثيرها من خلال المراحل التالية:<br>- تحديد نوعيتها.<br>- التعريف بمصدرها أو مصادرها.<br>- التعريف بمؤلفها بما يفيد موضوع الدراسة.<br>- تحديد إطارها التاريخي على المستويين المحلي والعالمي.<br>- تحديد موضوعها وطرح الاشكاليات التي تثيرها الوثيقة أو الوثائق والاعلان عن عناصر الدراسة بالاعتماد على الأسئلة التوجيهية المصاحبة.<br>**- الجوهر:**<br>يهدف إلى دراسة الوثائق دراسة معمّقة بتفسير محتوياتها وتحليل مقاصدها وأبعادها، وذلك بـ:<br>- التّعمـــق في دراســة الوثائـق حسب الإشكاليات المطروحة.<br>- تنظيم الدراسة في شكل عناصر رئيسية حسب الإشكاليّات التي تطرحها الوثائق، ويتألّف كل عنصر من فقرات تتضمّن كل واحدة منها فكرة أساسية.<br>- اعتماد تسلسل منطقي في ترتيب الفقرات وحسن التخلّص عند المرور من عنصر إلى آخر.<br>- الانطلاق من الأفكار والمعطيات التي تقدمها الوثيقة أو الوثائق لتحديد الأحداث والظواهر التاريخية التي تتضمنها.<br>- شرح مقاصد مؤلّف أو تحديد ما يمكن استنتاجه من معطيات توفّرها الوثيقة أو الوثائق.<br>- تقييم هذه المعطيات ونقدها بتوظيف المكتسبات المعرفية حسب متطلبات إشكاليات الوثيقة أو الوثائق دون السقوط في السرد المجاني أو المحاكاة.<br>**- الخاتمـــــة:**<br>تهدف إلى تقييم الوثيقة أو الوثائق وذلك بـ:<br>- إبراز أهميتها وبيان حدودها اعتمادا على الاستنتاجات التي تمّ التوصّل إليها خلال مراحل الدراسة. |

**امتحان البكالوريا دورة المراقبة 2014 الشعبة : الآداب التاريخ الموضوع الأول: مقال:**
ادرس التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم الرأسمالي خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

**المقدّمة :**

انقسم العالم المتقدّم بعد الحرب العالمية الثانية إلى عالم اشتراكي وعالم رأسمالي، وعرف هذا الأخير طيلة النصف الثاني من القرن العشرين تحولات اقتصادية واجتماعية. تجسّمت في مرحلتين:" فترة الثلاثون المجيدة" التي عقبت الحرب العالمية الثانية إلى بداية السبعينات تلتها مرحلة الكساد والتأزم الاجتماعي. فماهي التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها العالم بين 1947 و1973؟ وماهي خصائص مرحلة الكساد الاقتصادي وتأثيراتها على المجتمعات الرأسمالية؟

**I - التحولات الاقتصادية و الاجتماعية خلال" الثلاثون المجيدة" 1947 - 1973 :**

**1 - التحولات الاقتصادية: الرخاء الاقتصادي**

أ - عوامل الرخاء: شهد اقتصاد البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات نموا متواصلا وصفه الاقتصاد الفرنسي فوراستياي "الثلاثون المجيدة". ويعود هذا النمو إلى تظافر مجموعة من العوامل، فقد ارتبط بانخفاض أسعار النفط، حيث لم تتجاوز 2.4 دولار للبرميل حتّى سنة 1972. كما استفادة المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية من التحول من الادارة الفردية إلى الادارة الجماعية، ومن انتشار التيلرة والفوردية بالمصانع الأوروبية والأمريكية، ومن زيادة الانتاجية بفضل تسارع نسق التجديد التكنولوجي استجابة للحاجات السوق المتزايدة والمتغيّرة واحتداد المنافسة. في نفس الوقت الذي تنامى فيه الاستهلاك عن طريق القروض الميسّرة وتطوّرت فيه تقنيات التسويق والاشهار. وتزامن ذلك مع زيادة سكانية وانفجار ّالرضع" وتحسّن المداخيل والأجور وتنامي الاستهلاك في إطار السياسة الكاينسية التي لا ترفض تدخل الدولة. إذ وفّرت "دولة الرعاية" المنح العائلية وجرايات التقاعد والتأمينات الصحية. هذا وقد استفاد العالم المتقدم الرأسمالي من الاستقرار النقدي الذي تم في اتفاقيات بروتن وودس في جويلية 1944.

ب - مظاهر الرخاء: كلّ هذه العوامل جعلت العالم المتقدم الرأسمالي يعيش فترة ازدهار عرفت بـ" فترة الثلاثون المجيدة" تميّزت بنموّها المتواصل بمعدل 5% سنويا، وبارتفاع متسارع في نسق الإنتاج الصناعي وأساسا صناعات الجيل الثاني مثل صناعة السيارات والكيمياء، فتضاعفت أرباح المؤسسات الصناعية وزادت قدرتها على الاستثمار والتشغيل، وارتفع نصيب هذه الدول الرأسمالية في قيمة الصادرات العالمية من حوالي 41 % إلى 56 % بين 1948 و 1972.

فماهي انعكاسات هذا الازدهار على المجتمعات الرأسمالية ؟

**2 - التحولات الاجتماعية : الرفاه الاجتماعي**

انعكس الازدهار الاقتصادي إيجابا على مجتمعات بالدول الرأسمالية التي عرفت تحوّلات جوهرية في مستويين. وقد شمل المستوى الأوّل تحسّن مستوى العيش وارتفاع الاجور والقروض الميسرة والاشهار والفضاءات التجارية الكبرى في تنشيط الاستهلاك، هذا إلى جانب توفر الضمانات الاجتماعية وتزايد تبعا لذلك الاقبال على الخدمات الصحية والتعليمية والسياحية. ونتج عن ذلك بلوغ مجتمعات هذه الدول مرحلة الاستهلاك الجماهيري العريض المحفّز على الإنتاج.

أمّا المستوى الثاني فقد برز في تغيّر التركيبة الاجتماعية والمهنية، إذ مقابل تقلصت نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي والحرف، نتيجة للتألية والنزوح الريفي، ارتفعت نسبة النشيطين في القطاع الصناعي (العمال المختصين) وخاصة في قطاع الخدمات الذي شهد تضخما.

⟵ غير أن وانطلاقا من بداية السبعينات برزت مرحلة جديدة مغايرة اتسمت بالركود والكساد والاقتصادي.

**II ـ مرحلة الكساد الاقتصادي وتأثيراتها على المجتمعات الرأسمالية:**

**1. الكساد الاقتصادي:**

أ – اسباب الكساد: تعدّدت أسباب هذا الكساد الذي بدأ تقريبا مع 1973، فلقد أثّرت الصدمتان النفطيتان 1973 و1979 تأثيرا شديدا على اقتصاديات الدول المصنعة، إذ أدّى الارتفاع المفاجئ للأسعار إلى عجز الموازين التجارية، كما تضاعفت أسعار المواد المنجمية كالحديد فتضرّرت بعض المنتجات الصناعية. وتزامنت هذه الفترة مع مرحلة تشبّع سوق صناعات التجهيز كالسيارات والمعدات المنزلية، وقد أدّى ذلك إلى إفلاس العديد من المؤسسات خاصة بعد تراجع القدرة الشرائية.

من جهة ثانية يعدّ الانقلاب النقدي من بين أسباب الكساد الاقتصادي، إذ قرر الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 إيقاف مبادلة الدولار بالذهب والتخلي عمليا عن النظام النقدي الدولي، فأضرّ هذا الاجراء بالمؤسسات الاقتصادية نتيجة المضاربة المالية وتسبّب في التضخم المالي الذي عرفته العديد من الدول مثال فرنسا 11% بين 1974 و1980.

ب ـ مظاهر الركود الاقتصادي: ساهمت كل من انعكاسات الصدمتين النفطيتين والانقلاب النقدي في تراجع النمو الاقتصادي وخاصة الصناعي في البلدان الرأسمالية، كما ساهم في إفلاس المؤسسات الصناعية نتيجة للمضاربات المالية، وكانت منطلقا للتضخم المالي الذي بلغ بين 1974 و1980 نسبة 11% بفرنسا وحوالي 16% و9% في اليابان. وقد نتج عن ذلك تفاقم في عجز الموازين التجارية للبلدان الرأسمالية.

ج ـ محاولات تجاوز الكساد: لتجاوز مرحلة الركود الاقتصادي تم اتخاذ مجموعة من الحلول تمثّلت في اتباع سياسة الليبرالية الجديدة التي بدأت في بريطانيا في عهد تاتشر ثمّ بالولايات المتّحدة في عهد ريغن لتشمل بقية الدول الرأسمالية. وترتكز هذه السياسة على التقليص من تدخلات الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والتفويت في المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، والتخفيض من الضرائب المفروضة على المؤسسات، إلى جانب تجميد الأجور، ومقاومة الاضرابات للحد من عجز الميزانية، وتشجيع المبادرة الخاصة ممّا يدفع الاستثمار والانتاج. كما شرعت الدول الرأسمالية في إعادة الهيكلة الاقتصادية، شملت مجاليا غلق المصانع القديمة، فانتشر البور الصناعي، وإعادة توطين الصناعات المشغلة، وشملت قطاعيّا التركيز على صناعات الجيل الثالث والصناعات ذات التكنولوجيا العالية.

⟵ هذه التحولات الاقتصادية كانت لها انعكاسات سلبية على مجتمعات الدول الرأسمالية.

**2- التأزم الاجتماعي:**

تضررت كل أصناف المهن من عمال كفاءات عالية لتجميد الأجور وانتشرت البطالة الكلية والجزئية بعد اعتماد المرونة في التشغيل والتي تمكن المؤسسات من تشغيل العمال حسب حاجياتها وتسريحهم دون ضمانات. ونتج عن ذلك أن تزايد، في هذه المرحلة، عدد الفقراء والمهمشين خاصة مع تراجع دور دولة الرعاية. كما شهدت المجتمعات الرأسمالية تفاقم التباينات الاجتماعية بين فئة مستفيدة مثل أصحاب المؤسسات وموظفي القطاع العام و فئات واسعة غير محظوظة من المجتمع تعيش صعوبات عدّة.

**الخاتمة**

شهد العالم الرأسمالي تحولات اقتصادية و اجتماعية متناقضة في النصف الثاني من القرن العشرين، وهي تحولات شملت شتى المجالات. وزادت هذه التحولات في تعميق التباين بين البلدان وخاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية و بين العالم المتقدّم الاشتراكي و العالم المتقدّم الرأسمالي.

**امتحان البكالوريا دورة المراقبة 2014 الشعبة : الآداب التاريخ الموضوع الثاني دراسة نصّ:**
**برنامج الحزب الحرّ الدستوري الجديد**

**التقديم**

مقتطف من مقال صحفي ورد بافتتاحية جريدة "العمل" العدد الأول، بتاريخ 1 جوان 1934، بيّن المقال طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي شهدتها البلاد، وأورد أهم مطالب الحزب الحر الدستور الجديد للنهوض بالأوضاع المختلفة، وموقف المتفوقين وسلط الحماية بتونس من ذلك. ويتنزّل هذا المقال في ظرفية تميزت بتأثير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد التونسية في الثلاثينات ودورها في تجذر مطالب الحركة الوطنية التونسية. فما هي مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد التونسية في العشرينات وماهي عواملها؟ وما هي طبيعة برنامج الحزب الحر الدستوري الجديد ؟ وما هو موقف مختلف الأطراف الفرنسية أو الخصوم من برنامج الحزب؟

**I ـ مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد التونسية في بداية الثلاثينات وعواملها**

**1 ـ مظاهر الأزمة** :

- الأزمة الاقتصادية: تعاقبت على البلاد التونسية خلال الثلاثينات أزمتان اقتصاديتان متتاليتان زادتا في تدور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين. إذ كانت الأزمة الأولى أزمة تقليدية وقد أصابت البلاد خاصة في 1930-1932، وتمثّلت مظاهرها في نقص الإنتاج الناجم عن تتالي سنوات الجفاف، إلى جانب اجتياح الجراد، مما ألحق أضرار بالفلاحة وتربية الماشية، وساهم ذلك في تراجع الإنتاج الفلاحي. ومنذ صيف سنة 1932 لحقت بالبلاد التونسية الأزمة العصرية المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية، وشملت مختلف القطاعات، فإلى جانب تراجع أسعار المواد الفلاحية (القمح والزيت والخمر)، انخفضت أسعار المواد المنجمية (الفسفاط )، في نفس الوقت الذي ازدادت فيه منافسة البضائع الاجنبية خاصة الفرنسية.

- الأزمة الاجتماعية: تضررت جل فئات المجتمع من جراء الازمة التي أدت الى افلاس الفلاحين الذين عجزوا عن تسديد ديونهم فتمت مصادرة أراضيهم، وقد أدى ذلك إلى استفحال ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن وتكونت حولها الأحياء القصديرية، بالتوازي مع افلاس التجار والحرفيين. كما استفحلت البطالة في صفوف الطبقة الشغيلة (35 الف عاطل بالعاصمة فقط سنة 1935)، وتدهورت المقدرة الشرائية وأصبحت المجاعة تهدد معظم السكان. وبذلك خلفت الازمة وضعا متفجرا عبّرت عنه عمليات نهب المخابز بتونس وباجة والقيروان واحتجاجات الشواشين والمزارعين أمام الاقامة العامة خاصة وأن السلط الاستعمارية لم تتخذ الاجراءات الضرورية للتخفيف من حدة هذه الازمة على التونسيين.

**2 ـ عوامل الأزمة:**

- تداعيات الأزمة الاقتصادية التقليدية والعالمية على البلاد التونسية: أدّت الأزمة التقليدية سنة 1930 – 1932 إلى تعميق الفوارق بين التونسيين والفرنسيين وقد زادت ارتدادات الأزمة العصرية منذ 1932 نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929 واتصفت بتراجع الاستهلاك بفعل ضيق السوق الداخلية والخارجية مقابل تضخّم الانتاج وتراكم خاصة للانتاج الفلاحي والمنجمي.

- السياسة الاستعمارية: واصلت السلط الاستعمارية سياستها الاستيطانية بتدعيم الاستعمار الزراعي والاستحواذ على الأراضي الزراعية والتفويت فيها لفائدة المعمرين الفرنسيين. في نفس الوقت الذي واصلت فيه سياسة التميز في الأجور والمرتبات بين التونسيين والفرنسيين منذ إقرار قانون الثلث الاستعماري في العشرينات. وقد زادت سياسة فرنسا التي عمدت إلى اغراق السوق التونسية في تعميق هذه الأزمة، وأصبحت تبعا لذلك السوق التونسية مرتبطة هيكليا بالسوق الفرنسية منذ سن "التحاد

القمرقي" سنة 1928. وتبع محافظة فرنسا على قيمة عملتها والعملات المرتبطة بها، تواصل ارتفاع الأسعار منتجاتها فتراكمت بضاعتها وكسدت تجارتها، وفرضت على البضائع المستوردة من مستعمراتها نظام الحصص, وقد أدّى هذا الاجراء إلى تراكم البضائع بالسوق التونسية، ولم تتحسّن الحالة الاقتصادية حتى بعد انفراج الأزمة العالمية سنة 1936. هذا وقد عملت السلط الاستعمارية على مساعدة المعمرين الذين كسدت أعمالهم خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، وبالمقابل تركت المجتمع الأهلي يواجه مصيره بمفرده. ولم تمثل الملاجئ الشعبية التي أنشأها الأهالي، ولا استيراد الأرز حلولا كفيلة لوضع حدّ لبؤس السكان وفاقتهم.

⬅ لقد مثلت هذه الوضعية المتأزمة ظرفية ملائمة لتكثيف العمل الوطني وتبنّي الحزب الحر الدستوري الجديد منذ تأسيسه في 2 مارس 1934، للمطالب الوطنية.

**II ـ برنامج الحزب الحر الدستوري الجديد:**

تضمنت مطالب الحزب وهي أغلبها مستمدّة من البرنامج السياسي المنبثق عن مؤتمر نهج الجبل في 12و13 ماي 1933. وقد اشتملت المطالب الوطنية إلى جانب المطالب السياسية للمطالب اجتماعية واقتصادية وثقافية.

1. **مطالب سياسية**:

شملت المطالبة ببعث مجلس تشريعي "برلمان تونسي" منتخب بالاقتراع العام يملك حقّ وضع جدول أعماله، وله كامل التصرف في السلطة التشريعية، وحكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان، وفصل السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتعميم العدالة على التونسيين. كما أكّد الوطنيون في مطالبهم على ضمان الحريات العامة والاعتراف بها لكافة التونسيين دون تمييز وأكّدوا على حرية الرأي والتفكير وحرية الاجتماع.

2. **مطالب اقتصادية:**

أكّد الوطنيون في مطالهم الاقتصادية على المطالبة بوضع حدّ لسياسة الاستعمار الزراعي وحماية الحرفيين والتجار التونسيين من المنافسة الاجنبية بإصلاح النظام الجمركي، وحماية الحياة الاقتصادية عامة بالبلاد التونسية.

3. **مطالب اجتماعية وثقافية**:

شملت المطالب الاجتماعية والثقافية، منذ العشرينات وتواصلت مع الثلاثينات، إجبارية التعليم لكل التونسيين، وتحقيق المساواة في الأجور والمرتبات بين التونسيين والفرنسيين. كما طالب الحزب الحر الدستوري الجديد بتحسين الحالة الاجتماعية للعمّال التونسيين.

⬅ إلا أنه ورغم الاكتفاء بالمطالبة بالحكم الذاتي واصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد وجدت هذه المطالب معارضة من "المتفوقين" والسلط الاستعمارية.

**III ـ الخصوم ومواقفهم من برنامج الحزب:**

**1. "المتفوقون":**

اعتبر "المتفوقون" من المعمرين والموظفين الفرنسيين في مطالب الحزب الحرّ الدستوري الجديد تهديدا لمصالحهم في تونس، وشنّوا حملات صحفية ضد كل محاولات الإصلاح وعملوا على الضغط على الإقامة العامة من أجل القضاء على هذه الحركة السياسة، وقد رضخت سلط الحماية لذلك.

2. **السّلط الاستعمارية:**

تحت ضغط "المتفوّقين" من المعمرين الفرنسيين تراجعت السلط الاستعمارية عن كل محاولات الإصلاح، واعتبرت السلطات الحماية هذه المطالب مشطة وتهديدا للوجود الاستعماري بالبلاد، لذلك

توخّت سياسة قمعية تجاه الدستوريين خاصة في عهد المقيم العام "مارسيل بيرطون" الذي بادر باعتقال القادة الدستوريين ونفيهم إلى الجنوب التونسي وتقييد الحريات العامة.

**خاتمة**

وثيقة مصدرية هامة تضمّنت أهم المطالب السياسة والاقتصادية والاجتماعية للحزب الحر الدستوري الجديد في ظروف اتصفت بتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتونسيين. كما وأبرزت معارضة سلط الحماية والمتفوقين لهذه المطالب، والذي تجسده السياسة القمعية المعتمدة ضدّ الوطنيين. فكيف تطورت الحركة الوطنية بعد أحداث 9 أفريل 1938؟

| | |
|---|---|
| | - فتح آفاق على اشكاليات جديدة لها علاقة بموضوع الدراسة. |

# جغرافيا توصيات منهجية

| منهجية تحرير المقال في الجغرافيا | منهجية دراسة مجموعة من الوثائق الجغرافية |
|---|---|
| يهدف المقال في الجغرافيا إلى اختبار قدرة الممتحن في البكالوريا على تعبئة معارفه وتنظيمها وفق تخطيط منطقي لمعالجة مسائل واشكاليات تدرس الظواهر الجغرافية ضمن المجال الجغرافي وتبيّن العلاقات والتفاعلات بينها وفق ما يطرحه الموضوع.<br>يتكوّن هذا العمل من ثلاثة أقسام:<br>**- المقدّمة:**<br>تهدف إلى تأطير الموضوع المدروس والاشكاليات التي يطرحها وأفكاره المحورية وتتألّف من العناصر التالية:<br>- تحديد الإطار العام للموضوع (الإطار المجالي بمستوياته المختلفة العالمي، الوطني، الإقليمي، الإطار الزماني...).<br>- تحديد الإشكالية بدقّة.<br>- الإعلان عن عناصر الموضوع في شكل تساؤلات في أغلب الأحيان.<br>**- الجوهر:**<br>يتطلّب تّحرير مقال في الجغرافيا حسن توظيف المكتسبات المعرفية في سياق اشكاليات الموضوع المطروح، ويخضع إلى عدد من الاعتبارات، ويقوم عموما على التمشّي التالي:<br>- تناول عناصر الموضوع بالشّرح وفق التخطيط المعلن عنه في المقدّمة ضمن تحرير مسترسل ومتماسك.<br>- الانطلاق في كلّ عنصر بالفكرة العامّة ثمّ تناولها بالشّرح المفصّل وتدعيمها بمعطيات احصائية (أرقام، نسب مئوية...) ورسوم بيانية وأمثلة معبّرة في سياق يقوم على البرهنة والاستدلال.<br>- اعتماد اللّغة المخصوصة للجغرافيا بتوظيف معجم المصطلحات والمفاهيم الخاصّة بالمادّة وتعريفها عند الضرورة.<br>- إحكام الرّبط بين العناصر الفرعيّة والعناصر الرئيسية باعتماد جمل انتقالية تحقّق حسن التخلّص.<br>- الحرص على وضوح عناصر الموضوع ومكوّناته شكلا ومضمونا بترك فراغ بين المقدّمة والجوهر وبين الجوهر والخاتمة والرّجوع إلى السّطر عند المرور من عنصر فرعي إلى آخر.<br>**- الخاتمة :**<br>تتكوّن عموما من عنصرين أساسيين:<br>- الإجابة عن الإشكالية الّتي تمّ الإعلان عنها في المقدّمة على أن لا يتحوّل ذلك إلى خلاصة لعناصر الموضوع.<br>- فتح آفاق على إشكالية جديدة لها صلة بالموضوع المدروس. | دراسة الوثائق الجغرافية هي إحدى صيغ الاختبار في الجغرافيا وتمتاز بتنوعها (جدول احصائي، نص، خريطة، رسم بياني، رسم توضيحي، صورة، رسم كاريكاتوري...) وتهدف إلى دراستها إلى ترجمة معطياتها إلى أفكار معبّرة عن ظواهر جغرافية وتوظفها في بناء المجال الجغرافي. وتختلف منهجية استثمار الوثائق باختلاف طبيعة كل صنف منها:<br>- الجداول الاحصائية: يتطلب استنباط الأفكار من الجداول واخضاع مضمونها إلى عملية معالجة احصائية قصد زيادة توضيحها وإلى تحويل بياني ييسّر قراءتها ويعين على الاستنتاج من خلالها.<br>- النصّ: يتطلّب استخراج الأفكار الرئيسية التي تهيكله والمصطلحات والمفاهيم التي يضمنها وتعريفها وتفسيرها وتحديد المستويات المجالية (المجال العالمي، الوطني، الإقليمي، المحلي) التي يدرسها.<br>ويستوجب دراسة الوثائق الجغرافية المتنوّعة تملّك منهجية ملائمة حتى يتمكن الممتحن في البكالوريا من الوصول إلى الاجابة المناسبة، وذلك عبر التأليف بين طرق التعامل مع تلك الوثائق واستثمارها لتقديم عمل إنشائي تأليفي يعالج الاشكاليات التي تطرحها، ويتكوّن من:<br>**تقديم الوثائق:**<br>يهدف إلى التعريف بالوثائق ووضعها في إطارها المجالي والزمني وتحديد موضوعها وطرح التساؤلات التي تثيرها من خلال المراحل التالية:<br>- تحديد نوعيتها.<br>- التعريف بمصدرها أو مصادرها.<br>- تحديد إطارها المجالي والفترة الزمنية التي تغطيها.<br>- تحديد موضوعها وطرح الاشكاليات التي تثيرها والاعلان عن عناصر الدراسة بالاعتماد على الأسئلة التوجيهية المصاحبة.<br>**- الجوهر:**<br>يهدف إلى دراسة الوثائق دراسة معمّقة للوثائق بتفسير محتوياتها وتحليل الظاهر المجالية التي تطرحها بإبراز حالتها (إذا كانت المعطيات الاحصائية ثابتة) أو تطوّرها (إذا كانت المعطيات الاحصائية تطوّرية)، وشرحها بتحديد العوامل المفسّرة لها ومقوّماتها وأسساها، والتعليق عليها بإبراز أبعادها المجالية عالميا ووطنيا واقليميا ومحليا، وتقييمها بتنسيب الظاهرة المدروسة، وذلك بـ:<br>- تنظيم الدراسة في شكل عناصر رئيسية حسب الإشكاليّات التي تطرحها الوثائق، ويتألّف كل عنصر من فقرات تتضمّن كل واحدة منها فكرة أساسية.<br>- اعتماد تسلسل منطقي في ترتيب الفقرات وحسن التخلّص عند المرور من عنصر إلى آخر.<br>- الانطلاق من الأفكار والمعطيات التي تقدمها الوثائق ومعالجتها احصائيا (أرقام، نسب نمو، نسب مئوية...) وتعريف المفاهيم والمصطلحات وبيان مقاصدها عند وصف الظواهر الجغرافية وتفسيرها مع تحديد العلاقات والتفاعلات (تأثير وتأثر) وتفسيرها وتنسيبها والاستدلال بمعطيات من الوثائق وحسن توظيف المكتسبات توظيفا سليما يتناغم مع التحليل للتوسع والثراء.<br>**- الخاتمة:**<br>تهدف إلى تقييم الوثائق وذلك بـ:<br>- إبراز أهميتها وبيان حدودها اعتمادا على الاستنتاجات التي تمّ التوصّل إليها خلال مراحل الدراسة.<br>- فتح آفاق على اشكاليات جديدة لها علاقة بموضوع الدراسة. |

**امتحان البكالوريا دورة المراقبة الشعبة: الآداب المادة الجغرافيا الموضوع الأول: مقال :**

النفوذ التجاري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

- حدّد مظاهره.
- بيّن مقوّماته.

**المقدمة** :

تمارس الولايات المتحدة نفوذا عالميا متعددة الاشكال ويستند الى ضخامة طاقتها الانتاجية ويتجلى من خلال مكانتها التجارية والمالية. فماهي مظاهر هذا النفوذ التجاري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية في العالم ؟ وما هي مقوّماته؟

**I ـ مظاهر النفوذ التجاري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية في العالم :**

**1 ـ طرف أساسي في التجارة العالمية:**

يتجلى النفوذ التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها لمكانة بارزة في التجارة العالمية وفي تنوّع الأطراف التجارية التي تتعامل معها وفي تركيبة مبادلاتها.

أ ـ مكانة بارزة في التجارة العالمية : تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر القوى التجارية في العالم إذ أنها تستأثر بـ17% من مبادلات السلع و21% من مبادلات الخدمات. وتهيمن على نسب هامة من صادرات السلع 8.1% وصادرات الخدمات (13%). وتضاعفت قيمة صادراتها بقرابة 4 مرات لتبلغ 870 مليار دولار أي ما يعادل 8.7% من الصادرات العالمية. في المقابل تضاعفت قيمة وارداتها قرابة 5 مرات لتصل الى 1677 مليار دولار أي ما يعادل 16.1% من الواردات العالمية، إذ أنها تستأثر بـ13% من واردات السلع وبـ10.1% من واردات الخدمات. ورغم تراجها حصتها في المبادلات العالمية فقد احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية لمكانة بارزة في التجارة العالمية وتعدّ الطرف الرئيسي في المبادلات العالمية، فما تزال ثاني مصدر للسلع وأول مصدّر للخدمات والحريف الرئيسي في ظل منافسة عالمية حادة من قبل منافسيها المباشرين الاتحاد واليابان والاقطار الصناعية الجديدة.

ب ـ اطراف التبادل: تنوّع كبير لأطراف التبادل التجاري: تسجّل الولايات المتحدة الأمريكية حضورا مكثّفا في مختلف الأسواق العالمية، وتتمّ مبادلاتها مع أغلب بلدان العالم. وتعدّ البلدان المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي والقوى الصاعدة أهم أطراف التبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنها تستأثر بـ4/3 من قيمة المبادلات. ويبرز كندا والمكسيك العضوان في منظمة التبادل الحرّ لأمريكا الشمالية بحصّة عالية. هذا وقد عملت الولايات المتحدة الامريكية في إطار تدويل انتاجها إلى تنويع أطراف التبادل بمزيد الانفتاح على الأسواق الآسيوية وخاصة منها الاقطار الصناعية الجديدة كالنمور والتنينات الآسيوية والصين الشعبية. أما بقية بلدان الجنوب فما تزال حصتها ضعيفة وتتكون خاصة من المواد الطاقية والفلاحية أساسا.

ج ـ تركيبة المبادلات: تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية ثاني قطب تصديري للسلع وأول قطب تصديري للخدمات في العالم، وتتركّب صادراتها خاصة من المنتجات التكنولوجية العالية ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الجوفضائية (طائرات مدنية وحربية) والمعلوماتية والأسلحة والأدوية ومن معدّات النقل (سيارات نفعية وخاصة)، هذا بالإضافة على أهمية صادراتها من المنتجات الفلاحية (قمح، ذرة صوجا...). كما تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على صادرات الخدمات خاصة منها الخدمات المعلوماتية والخدمات الموجهة للمؤسسات والخدمات المالية وبراءات الاختراع... ورغم تراجعها الجزئي وفقدانها لسيطرتها المطلقة على السوق العالمية في بعض المنتجات الصناعية والفلاحية بسبب المنافسة الحادّة من قبل اليابان والاتحاد الأوروبي وبعض القوى الاقتصادية الصاعدة (البرازيل، كوريا الجنوبية،

الصين...) ماتزال الولايات المتحدة أبرز قطب تصديري في العالم ونجحت في الحفاظ على نفوذها التجاري العالمي. بالتوازي تشهد طاقة التوريد بالولايات المتحدة الأمريكية تناميا مستمرا وهو ما يمنحها قدرة جلية على التأثير في الاقتصاد العالمي لا فقط بسبب ضخامة هذه الواردات بل وكذلك بسبب أهميتها في اقتصادات عدّة بلدان مصدّرة من بلدان الشمال والجنوب على حدّ السواء. وتتميّز الواردات الأمريكية بتنوّعها وبضخامتها بفعل ضخامة استهلاكها وتدويل انتاجها بالخارج من قبل الشركات عبر القطرية الامريكية الاصل إلى جانب تحرير المبادلات العالمية وتتصدرها المنتجات الصناعية والمواد الطاقية والمواد الفلاحية.

د ـ أهم طرف فاعل داخل المنظمة العالمية للتجارة: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على المنظمة العالمية للتجارة منذ انشائها سنة 1995 تدعيما لما أرسته جولات الاتفاقات العامة للتعريفات والتجارة منذ 1947 من قواعد لتحرير المنتجات الصناعية، ووظّفت سيطرتها عليها لضبط التوجهات الاقتصادية التي تيسّر زيادة تحرير التجارة العالمية وشموله كل المنتجات. إذ نجحت الولايات المتحدة الأمريكية عبر هذه المنظمة في تحرير مبادلات المنتجات المعملية، في نفس الوقت الذي لم توفّق فيه هذه المنظمة في الزام الولايات المتحدة الأمريكية ـ وكذلك الاتحاد الأوروبي ـ بالتخلّي عن الدعم الفلاحي أو التخفيض في قيمته. لتتحوّل هذه المنظمة على واحدة من آليات النفوذ التجاري للولايات المتحدة الأمريكية عالميا وتمرّر عبرها خياراتها الاقتصادية.

**2 ـ نفوذ مالي قويّ ومؤثّر:**

يتجلى النفوذ المالي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال أهمية حصتها في الاستثمار الأجنبي وأولية عملتها في المعاملات المالية وقوّة بورصاتها.

أ ـ طرف أساسي في الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر والوارد: يبرز نفوذها من خلال : تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية قطبا ماليا قويا فهي توفر ما يقوق ¼ قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة وتستأثر بـ14% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بفضل دور شركاتها في تدويل انتاجها وتتركز الاستثمارات الامريكية بالعالم المتقدم خاصة الاتحاد الاوروبي في القطاعات الصناعية (السيارات) والخدمية. في المقابل تستأثر بـ18.55% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتستقطب 65% من الادخار العالمي تساهم في تغطية عجزها التجاري وعجز ميزانيتها وتزيد في تنمية طاقتها الاستثمارية ويبرهن على حيوية اقتصادها. وتؤكّد ضخامة الأرصدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة النفوذ المالي الكبير للولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها عبر القطرية في العالم وقدرتها على التحكّم في الاقتصاد العالمي، نفوذ مالي زادت القوة النقدية في تعزيزه.

ب ـ هيمنة الدولار على المبادلات المالية والتجارية العالمية: منذ منتصف القرن العشرين أصبح الدولار العملة المهيمنة عالميا استنادا للقوة الاقتصادية الامريكية باعتباره لعملة المعتمدة في المبادلات التجارية العالمية والاستثمار وفي مداولات البورصات العالمية ويشكل غالبا أكثر من نصف مدخرات البنوك المركزية من العملة الأجنبية (العملة الملجأ). ويستمد الدولار مكانته العالمية من الثقة التي تحظى بها القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. ويمنح انتشار الدولار واعتماده على نطاق واسع في العمليات المالية والنقدية عبر العالم والتحكّم في قيمته الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي باعتباره عملة تحديد اسعار في السوق العالمية وتعتمده الولايات المتحدة كوسيلة ضغط بفعل تقلبات قيمته وضع يستفيد منه أساسا الاقتصاد الامريكي، ففي صورة الارتفاع ترتفع قيمة الاستثمارات الامريكية في الخارج، أما في صورة الانخفاض فتزداد قدرة البضائع الامريكية على المنافسة.

ج ـ أكبر سوق مالية في العالم: تأوي الحاضر العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية العديد من البورصات العالمية الكبرى وهو ما يمنحها قدرة عالية على التأثير في الاقتصاد العالمي. ويبرز النفوذ المالي والنقدي للولايات المتحدة الأمريكية كذلك من خلال دور البورصات الامريكية المؤثر في الاقتصاد العالمي وخاصة بورصة وول ستريت التي تسهم 42% من قيمة الرسملة بالبورصات العالمية بفضل مؤشراتها داو جونس وناسداك اضافة الى بورصات متخصصة مثل بورصة شيكاغو ( الحبوب) وبورصة التكساس (النفط). ويؤثّر سير المداولات المالية في البورصات الأمريكية في بقية بورصات العالم خاصة في طوكيو ولندن وباريس وفرنكفورت كما يؤثّر في سير الاقتصاد العالمي.

**II ـ مقوّمات النفوذ التجاري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية :**

**1 ـ المقوّمات الاقتصادية:**

أ ـ ضخامة الانتاج الفلاحي والصناعي وأهمية الفوائض:

ـ ضخامة الانتاج الفلاحي وتنوعه ومكانته عالمية مرموقة وطاقته تصديرية عالية: تحقق الفلاحة الامريكية ارقاما قياسية في انتاج مواد فلاحية متنوعة سواء بالنسبة إلى الانتاج النباتي (الزراعات مثل الحبوب بمختلف انواعها مثل القمح ) والزراعات الصناعية (مثل الصوجا ...) والانتاج الحيواني (الحليب ومشتقاته واللحوم). وقد مكنت ضخامة الانتاج الولايات المتحدة من تلبية حاجياتها وتوفير فائض للتصدير فهي تؤمن 26% من صادرات القمح و61.4% من صادرات الذرة فنمت قيمة المنتوجات الفلاحية المصدرة لتبلغ سنة 2004 61.3 مليار دولار وسجل الميزان التجاري الفلاحي فائضا. وتستند في ذلك الى قوة شركاتها الفلاحية مثل فيليب موريس والى الدور النشيط لبورصاتها المتخصصة مثل بورصة شيكاغو لتحديد الاسعار حسب مصالحها.

ـ ضخامة الانتاج الصناعي وتنوّعه ومكانته العالمية المرموقة وطاقته التصديرية العالية: تحقّق الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية انتاجا متنوّعا يشمل الصناعات التكنولوجية العالية (مثل الصناعات الجوفضائية والمعلوماتية) ذات القيمة المضافة المرتفعة، هذا إلى جانب ضخامة انتاج صناعات الجيل الثاني بها ولاسيما بالنسبة إلى الصناعات الكيمياوية والميكانيكية ومعدات النقل، علاوة على صمود صناعات الجيل الأول رغم تراجعها فماتزال تحافظ صناعات التعدين والنسيج على مكانتها المرموقة عالميا. وتلبّي الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأكبر من حاجياتها وتوفّر فائضا للتصدير جعلها تهيمن على المبادلات التجارية الصناعية تصديرا وتوريدا.

ب ـ حيوية الخدمات وخاصة الثالث العالي: تتجلّى قوة قطاع الخدمات في الاقتصاد الأمريكي خاصة وموقعه في الاقتصاد العالمي، ففضلا على تلبية حاجيات المجتمع الأمريكي واقتصاده توفّر فروع الخدمات السياحية والخدمات المالية والتأمين وبراءات الاختراع وخدمات الأنترنيت والنقل الدولي مداخيل هامة من العملة الصعبة, وتبرز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مصدّر للخدمات في العالم رغم بروز منافسة قوية من قبل بقية بلدان الثالوث، لذلك فهي تحثّ على تحرير مبادلات الخدمات في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة.

ج ـ سوق استهلاكية ضخمة: بلغ المجتمع الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية طور الاستهلاك الجماهيري العريض ليشمل استهلاك السلع والخدمات. ولا تتأتّى ضخامة الاستهلاك من وفوة عدد السكان فقط، بل بفضل ارتفاع الدخل الفردي التي حفّزت نزعة الاستهلاك المكثّف. ورغم ضخامة الانتاج الفلاحي والصناعي وتنوّع الخدمات التي يوفّرها الاقتصاد الأمريكي، تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستيراد لتلبية حاجيات الأمريكيين المتزايدة حتّى أصبح اقتصاد عديد البلدان رهين ما تستوعبه السوق الأمريكية من سلع وخدمات.

**2 ـ المقوّمات التنظيمية والهيكلية:**

أ ـ دور الدولة: أضحى دور الدولة في الحياة الاقتصادية إحدى مقوّمات القوة الأمريكية وضمان نفوذها العالمي، إذ تعمل الدولة الأمريكية على رعاية مصالح الشركات الأمريكية ودعم نفوذها في الخارج بإبرام اتفاقات التبادل الحرّ وتكوين مناطق النفوذ وتوظيف الضغط الديبلوماسي والعسكري ومواقعها المهيمنة في الهياكل الدولية كيّ يعمّ فكّ التقنين والتحرير الاقتصادي للمجال العالمي. هذا فضلا على تدخّلها لتعديل قوانين الهجرة واستثمار الظروف الملائمة لاستقطاب الأدمغة ورؤوس الأموال، كما أنها لم تحجم عند الاقتضاء على اتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية منتجات الشركات الأمريكية والسوق الوطنية. إذ تدعّم الدولة الفدرالية ماليا الفلاحة عند الانتاج وعند التصدير فتعزّز بذلك قدرتها الانتاجية والتصديرية وتؤسس لامتلاك البلاد "السلاح الأخضر" كأحد أدوات النفوذ الأمريكي في العالم. وتعاضد مجهود المؤسسات الاقتصادية والجامعات في ميدان البحث والتطوير لدعم توفّقها التكنولوجي عالميا. هذا إلى جانب استنادها لقوتها العسكرية لفرض هيمنتها على العالم ولضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية.

ب ـ دور الشركات عبر القطرية: تعدّ بنية المؤسسات الاقتصادية ودرجة الاندماج والتفاعل العاليتين بين الأنشطة الاقتصادية من الدعائم التنظيمية للقوة الأمريكية وعامل مساعد على تثبيت نفوذها العالمي. فقد أفضت نزعة التركّز على تشكّل شركات كبرى فلاحية وصناعية وخدمية، جعلت من الشركات عبر القطرية الأمريكية تتزعّم حركة عولمة الانتاج وأصبحت تحتل مراتب متقدّمة ضمن الشركات عبر القطرية الصناعية والمالية الأولى في العالم. واصبحت بفضل ما تملكه من أصول مالية وما تحقّقه من مبيعات أحد أهم الأطراف المتحكّمة في الأدفاق التجارية والمالية وأحد أهم أدوات النفوذ الأمريكي في العالم.

ج ـ أهمية البنى التحتية: أرست الولايات المتحدة الأمريكية منظومة نقل واتصالات كثيفة ومتنوّعة يسّرت التحكّم في مجالها الوطني ودعّمت نفوذها العالمي. إذ مّنت شبكة الموانئ البحرية والجوية بإقليم الشمال الشرقي (نيويورك، واشنطن، بلتيمور، فيلادلفيا، بوسطن...) وبحزام الشمس على الأطراف الجنوبية ( هوستن ) الغربية ( لوس انجلس ) من ربط المجال الأمريكي بالمجال العالمي وتنشيط المبادلات التجارية مع مختلف مناطق العالم. كما مكّنت شبكة الاتصالات المتطوّرة بفضل تحقيق شبكة الطرقات السيارة للإعلام منذ 1995 الولايات المتحدة الأمريكية من أن تصبح موطن أكبر عدد من الخوادم المسدية لخدمات الأنترنيت وتوسيع نفوذها في العالم . هذا قد تدعّمت شبكة النقل والاتصالات موقع الحواضر الأمريكية وثبّتت نفوذها العالمي باعتبارها مراكز القرار وطنيا وإقليميا وعالميا.

**الخاتمة :**

حازت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة القوة العظمى بفضل نفوذها التجاري والمالي الذي يستند إلى دعائم مترابطة زادت في تدعيم النفوذ الأمريكي لا فقط على المستوى الاقتصادي وإنما كذلك على المستويات السياسية والعسكرية وكرّس اشعاعها الثقافي.

**امتحان البكالوريا دورة المراقبة الشعبة: الآداب المادة الجغرافيا الموضوع الأول: مقال :**

النفوذ التجاري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

- حدّد مظاهره.
- بيّن مقوّماته.

**المقدمة** :

تمارس الولايات المتحدة نفوذا عالميا متعددة الاشكال ويستند الى ضخامة طاقتها الانتاجية ويتجلى من خلال مكانتها التجارية والمالية. فماهي مظاهر هذا النفوذ التجاري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية في العالم ؟ وما هي مقوّماته؟

**I ـ مظاهر النفوذ التجاري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية في العالم :**

**1 ـ طرف أساسي في التجارة العالمية:**

يتجلى النفوذ التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها لمكانة بارزة في التجارة العالمية وفي تنوّع الأطراف التجارية التي تتعامل معها وفي تركيبة مبادلاتها.

أ ـ مكانة بارزة في التجارة العالمية : تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر القوى التجارية في العالم إذ أنها تستأثر بـ17% من مبادلات السلع و21% من مبادلات الخدمات. وتهيمن على نسب هامة من صادرات السلع 8.1% وصادرات الخدمات (13%). وتضاعفت قيمة صادراتها بقرابة 4 مرات لتبلغ 870 مليار دولار أي ما يعادل 8.7% من الصادرات العالمية. في المقابل تضاعفت قيمة وارداتها قرابة 5 مرات لتصل الى 1677 مليار دولار أي ما يعادل 16.1% من الواردات العالمية، إذ أنها تستأثر بـ13% من واردات السلع وبـ10.1% من واردات الخدمات. ورغم تراجها حصتها في المبادلات العالمية فقد احتفظت الولايات المتحدة الأمريكية لمكانة بارزة في التجارة العالمية وتعدّ الطرف الرئيسي في المبادلات العالمية، فما تزال ثاني مصدر للسلع وأول مصدّر للخدمات والحريف الرئيسي في ظل منافسة عالمية حادة من قبل منافسيها المباشرين الاتحاد واليابان والاقطار الصناعية الجديدة.

ب ـ اطراف التبادل: تنوّع كبير لأطراف التبادل التجاري: تسجّل الولايات المتحدة الأمريكية حضورا مكثّفا في مختلف الأسواق العالمية، وتتمّ مبادلاتها مع أغلب بلدان العالم. وتعدّ البلدان المتقدمة مثل الاتحاد الأوروبي والقوى الصاعدة أهم أطراف التبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنها تستأثر بـ4/3 من قيمة المبادلات. ويبرز كندا والمكسيك العضوان في منظمة التبادل الحرّ لأمريكا الشمالية بحصّة عالية. هذا وقد عملت الولايات المتحدة الامريكية في إطار تدويل انتاجها إلى تنويع أطراف التبادل بمزيد الانفتاح على الأسواق الآسيوية وخاصة منها الاقطار الصناعية الجديدة كالنمور والتنينات الآسيوية والصين الشعبية. أما بقية بلدان الجنوب فما تزال حصتها ضعيفة وتتكون خاصة من المواد الطاقية والفلاحية أساسا.

ج ـ تركيبة المبادلات: تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية ثاني قطب تصديري للسلع وأول قطب تصديري للخدمات في العالم، وتتركّب صادراتها خاصة من المنتجات التكنولوجية العالية ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الجوفضائية (طائرات مدنية وحربية) والمعلوماتية والأسلحة والأدوية ومن معدّات النقل (سيارات نفعية وخاصة)، هذا بالإضافة على أهمية صادراتها من المنتجات الفلاحية (قمح، ذرة صوجا...). كما تهيمن الولايات المتحدة الأمريكية على صادرات الخدمات خاصة منها الخدمات المعلوماتية والخدمات الموجهة للمؤسسات والخدمات المالية وبراءات الاختراع... ورغم تراجعها الجزئي وفقدانها لسيطرتها المطلقة على السوق العالمية في بعض المنتجات الصناعية والفلاحية بسبب المنافسة الحادّة من قبل اليابان والاتحاد الأوروبي وبعض القوى الاقتصادية الصاعدة (البرازيل، كوريا الجنوبية،

الصين...) ماتزال الولايات المتحدة أبرز قطب تصديري في العالم ونجحت في الحفاظ على نفوذها التجاري العالمي. بالتوازي تشهد طاقة التوريد بالولايات المتحدة الأمريكية تناميا مستمرا وهو ما يمنحها قدرة جلية على التأثير في الاقتصاد العالمي لا فقط بسبب ضخامة هذه الواردات بل وكذلك بسبب أهميتها في اقتصادات عدّة بلدان مصدّرة من بلدان الشمال والجنوب على حدّ السواء. وتتميّز الواردات الأمريكية بتنوّعها وبضخامتها بفعل ضخامة استهلاكها وتدويل انتاجها بالخارج من قبل الشركات عبر القطرية الامريكية الاصل إلى جانب تحرير المبادلات العالمية وتتصدرها المنتجات الصناعية والمواد الطاقية والمواد الفلاحية.

د ـ أهم طرف فاعل داخل المنظمة العالمية للتجارة: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على السيطرة على المنظمة العالمية للتجارة منذ انشائها سنة 1995 تدعيما لما أرسته جولات الاتفاقات العامة للتعريفات والتجارة منذ 1947 من قواعد لتحرير المنتجات الصناعية، ووظّفت سيطرتها عليها لضبط التوجهات الاقتصادية التي تيسّر زيادة تحرير التجارة العالمية وشموله كل المنتجات. إذ نجحت الولايات المتحدة الأمريكية عبر هذه المنظمة في تحرير مبادلات المنتجات المعملية، في نفس الوقت الذي لم توفّق فيه هذه المنظمة في الزام الولايات المتحدة الأمريكية ـ وكذلك الاتحاد الأوروبي ـ بالتخلّي عن الدعم الفلاحي أو التخفيض في قيمته. لتتحوّل هذه المنظمة على واحدة من آليات النفوذ التجاري للولايات المتحدة الأمريكية عالميا وتمرّر عبرها خياراتها الاقتصادية.

**2 ـ نفوذ مالي قويّ ومؤثّر:**

يتجلى النفوذ المالي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال أهمية حصتها في الاستثمار الأجنبي وأولية عملتها في المعاملات المالية وقوّة بورصاتها.

أ ـ طرف أساسي في الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر والوارد: يبرز نفوذها من خلال : تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية قطبا ماليا قويا فهي توفر ما يقوق ¼ قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة وتستأثر بـ14% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بفضل دور شركاتها في تدويل انتاجها وتتركز الاستثمارات الامريكية بالعالم المتقدم خاصة الاتحاد الاوروبي في القطاعات الصناعية (السيارات) والخدمية. في المقابل تستأثر بـ18.55% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وتستقطب 65% من الادخار العالمي تساهم في تغطية عجزها التجاري وعجز ميزانيتها وتزيد في تنمية طاقتها الاستثمارية ويبرهن على حيوية اقتصادها. وتؤكّد ضخامة الأرصدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة النفوذ المالي الكبير للولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها عبر القطرية في العالم وقدرتها على التحكّم في الاقتصاد العالمي، نفوذ مالي زادت القوة النقدية في تعزيزه.

ب ـ هيمنة الدولار على المبادلات المالية والتجارية العالمية: منذ منتصف القرن العشرين أصبح الدولار العملة المهيمنة عالميا استنادا للقوة الاقتصادية الامريكية باعتباره لعملة المعتمدة في المبادلات التجارية العالمية والاستثمار وفي مداولات البورصات العالمية ويشكل غالبا أكثر من نصف مدخرات البنوك المركزية من العملة الأجنبية (العملة الملجأ). ويستمد الدولار مكانته العالمية من الثقة التي تحظى بها القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. ويمنح انتشار الدولار واعتماده على نطاق واسع في العمليات المالية والنقدية عبر العالم والتحكّم في قيمته الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي باعتباره عملة تحديد اسعار في السوق العالمية وتعتمده الولايات المتحدة كوسيلة ضغط بفعل تقلبات قيمته وضع يستفيد منه أساسا الاقتصاد الامريكي، ففي صورة الارتفاع ترتفع قيمة الاستثمارات الامريكية في الخارج، أما في صورة الانخفاض فتزداد قدرة البضائع الامريكية على المنافسة.

ج ـ أكبر سوق مالية في العالم: تأوي الحاضر العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية العديد من البورصات العالمية الكبرى وهو ما يمنحها قدرة عالية على التأثير في الاقتصاد العالمي. ويبرز النفوذ المالي والنقدي للولايات المتحدة الأمريكية كذلك من خلال دور البورصات الامريكية المؤثر في الاقتصاد العالمي وخاصة بورصة وول ستريت التي تسهم 42% من قيمة الرسملة بالبورصات العالمية بفضل مؤشراتها داو جونس وناسداك اضافة الى بورصات متخصصة مثل بورصة شيكاغو ( الحبوب) وبورصة التكساس (النفط). ويؤثّر سير المداولات المالية في البورصات الأمريكية في بقية بورصات العالم خاصة في طوكيو ولندن وباريس وفرنكفورت كما يؤثّر في سير الاقتصاد العالمي.

**II ـ مقوّمات النفوذ التجاري والمالي للولايات المتحدة الأمريكية :**

**1 ـ المقوّمات الاقتصادية:**

أ ـ ضخامة الانتاج الفلاحي والصناعي وأهمية الفوائض:

ـ ضخامة الانتاج الفلاحي وتنوعه ومكانته عالمية مرموقة وطاقته تصديرية عالية: تحقق الفلاحة الامريكية ارقاما قياسية في انتاج مواد فلاحية متنوعة سواء بالنسبة إلى الانتاج النباتي (الزراعات مثل الحبوب بمختلف انواعها مثل القمح ) والزراعات الصناعية (مثل الصوجا ...) والانتاج الحيواني (الحليب ومشتقاته واللحوم). وقد مكنت ضخامة الانتاج الولايات المتحدة من تلبية حاجياتها وتوفير فائض للتصدير فهي تؤمن 26% من صادرات القمح و61.4% من صادرات الذرة فنمت قيمة المنتوجات الفلاحية المصدرة لتبلغ سنة 2004 61.3 مليار دولار وسجل الميزان التجاري الفلاحي فائضا. وتستند في ذلك الى قوة شركاتها الفلاحية مثل فيليب موريس والى الدور النشيط لبورصاتها المتخصصة مثل بورصة شيكاغو لتحديد الاسعار حسب مصالحها.

ـ ضخامة الانتاج الصناعي وتنوّعه ومكانته العالمية المرموقة وطاقته التصديرية العالية: تحقّق الصناعة بالولايات المتحدة الأمريكية انتاجا متنوّعا يشمل الصناعات التكنولوجية العالية (مثل الصناعات الجوفضائية والمعلوماتية) ذات القيمة المضافة المرتفعة، هذا إلى جانب ضخامة انتاج صناعات الجيل الثاني بها ولاسيما بالنسبة إلى الصناعات الكيمياوية والميكانيكية ومعدات النقل، علاوة على صمود صناعات الجيل الأول رغم تراجعها فماتزال تحافظ صناعات التعدين والنسيج على مكانتها المرموقة عالميا. وتلبّي الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأكبر من حاجياتها وتوفّر فائضا للتصدير جعلها تهيمن على المبادلات التجارية الصناعية تصديرا وتوريدا.

ب ـ حيوية الخدمات وخاصة الثالث العالي: تتجلّى قوة قطاع الخدمات في الاقتصاد الأمريكي خاصة وموقعه في الاقتصاد العالمي، ففضلا على تلبية حاجيات المجتمع الأمريكي واقتصاده توفّر فروع الخدمات السياحية والخدمات المالية والتأمين وبراءات الاختراع وخدمات الأنترنيت والنقل الدولي مداخيل هامة من العملة الصعبة, وتبرز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مصدّر للخدمات في العالم رغم بروز منافسة قوية من قبل بقية بلدان الثالوث، لذلك فهي تحثّ على تحرير مبادلات الخدمات في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة.

ج ـ سوق استهلاكية ضخمة: بلغ المجتمع الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية طور الاستهلاك الجماهيري العريض ليشمل استهلاك السلع والخدمات. ولا تتأتّى ضخامة الاستهلاك من وفوة عدد السكان فقط، بل بفضل ارتفاع الدخل الفردي التي حفّزت نزعة الاستهلاك المكثّف. ورغم ضخامة الانتاج الفلاحي والصناعي وتنوّع الخدمات التي يوفّرها الاقتصاد الأمريكي، تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستيراد لتلبية حاجيات الأمريكيين المتزايدة حتّى أصبح اقتصاد عديد البلدان رهين ما تستوعبه السوق الأمريكية من سلع وخدمات.

**2 ـ المقوّمات التنظيمية والهيكلية:**

أ ـ دور الدولة: أضحى دور الدولة في الحياة الاقتصادية إحدى مقوّمات القوة الأمريكية وضمان نفوذها العالمي، إذ تعمل الدولة الأمريكية على رعاية مصالح الشركات الأمريكية ودعم نفوذها في الخارج بإبرام اتفاقات التبادل الحرّ وتكوين مناطق النفوذ وتوظيف الضغط الديبلوماسي والعسكري ومواقعها المهيمنة في الهياكل الدولية كيّ يعمّ فكّ التقنين والتحرير الاقتصادي للمجال العالمي. هذا فضلا على تدخّلها لتعديل قوانين الهجرة واستثمار الظروف الملائمة لاستقطاب الأدمغة ورؤوس الأموال، كما أنها لم تحجم عند الاقتضاء على اتخاذ الاجراءات الضرورية لحماية منتجات الشركات الأمريكية والسوق الوطنية. إذ تدعّم الدولة الفدرالية ماليا الفلاحة عند الانتاج وعند التصدير فتعزّز بذلك قدرتها الانتاجية والتصديرية وتؤسس لامتلاك البلاد "السلاح الأخضر" كأحد أدوات النفوذ الأمريكي في العالم. وتعاضد مجهود المؤسسات الاقتصادية والجامعات في ميدان البحث والتطوير لدعم توفّقها التكنولوجي عالميا. هذا إلى جانب استنادها لقوتها العسكرية لفرض هيمنتها على العالم ولضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية.

ب ـ دور الشركات عبر القطرية: تعدّ بنية المؤسسات الاقتصادية ودرجة الاندماج والتفاعل العاليتين بين الأنشطة الاقتصادية من الدعائم التنظيمية للقوة الأمريكية وعامل مساعد على تثبيت نفوذها العالمي. فقد أفضت نزعة التركّز على تشكّل شركات كبرى فلاحية وصناعية وخدمية، جعلت من الشركات عبر القطرية الأمريكية تتزعّم حركة عولمة الانتاج وأصبحت تحتل مراتب متقدّمة ضمن الشركات عبر القطرية الصناعية والمالية الأولى في العالم. واصبحت بفضل ما تملكه من أصول مالية وما تحقّقه من مبيعات أحد أهم الأطراف المتحكّمة في الأدفاق التجارية والمالية وأحد أهم أدوات النفوذ الأمريكي في العالم.

ج ـ أهمية البنى التحتية: أرست الولايات المتحدة الأمريكية منظومة نقل واتصالات كثيفة ومتنوّعة يسّرت التحكّم في مجالها الوطني ودعّمت نفوذها العالمي. إذ مّنت شبكة الموانئ البحرية والجوية بإقليم الشمال الشرقي (نيويورك، واشنطن، بلتيمور، فيلادلفيا، بوسطن...) وبحزام الشمس على الأطراف الجنوبية ( هوستن ) الغربية ( لوس انجلس ) من ربط المجال الأمريكي بالمجال العالمي وتنشيط المبادلات التجارية مع مختلف مناطق العالم. كما مكّنت شبكة الاتصالات المتطوّرة بفضل تحقيق شبكة الطرقات السيارة للإعلام منذ 1995 الولايات المتحدة الأمريكية من أن تصبح موطن أكبر عدد من الخوادم المسدية لخدمات الأنترنيت وتوسيع نفوذها في العالم . هذا قد تدعّمت شبكة النقل والاتصالات موقع الحواضر الأمريكية وثبّتت نفوذها العالمي باعتبارها مراكز القرار وطنيا وإقليميا وعالميا.

**الخاتمة :**

حازت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة القوة العظمى بفضل نفوذها التجاري والمالي الذي يستند إلى دعائم مترابطة زادت في تدعيم النفوذ الأمريكي لا فقط على المستوى الاقتصادي وإنما كذلك على المستويات السياسية والعسكرية وكرّس اشعاعها الثقافي.